

بلاغ صحفي

انعقد يومي 29 و30 ماي 2007 الاجتماع السنوي 32 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في داكار بجمهورية السنغال، بحضور كل من الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ووزراء الاقتصاد والمالية في الدول الأعضاء.

وقد ترأس وفد المملكة المغربية في أشغال هذا الاجتماع السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخصوصية بصفته محافظا عن المملكة المغربية في البنك الإسلامي للتنمية.

وتم خلال هذا اللقاء تدارس العديد من النقاط المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة واتخاذ مجموعة من القرارات الهامة كإنشاء صندوق البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برأس مال مبدئي يقدر بمبلغ 10 مليار دولار أمريكي.

وعلاوة على ذلك قام السادة وزراء الاقتصاد والمالية في الدول الإسلامية باعتبارهم محافظين عن بلدانهم في البنك بالمصادقة على النشاط التمويلي السنوي للبنك وحساباته الختامية عن السنة المالية المنصرمة 1427 وتعيين مراقبي حسابات مجموعة البنك للسنة المالية القادمة.

وقد ألقى السيد وزير المالية والخصوصية كلمة بهذه المناسبة نوه فيها بالسعي المتواصل للبنك لتمويل التنمية في الدول الإسلامية من خلال توفير الدعم اللازم لإرساء البنيات الأساسية للتنمية وتحسين أوضاعها الاجتماعية والنهوض باقتصاداتها، وكذلك بدوره البارز في تعزيز التضامن والعمل الإسلامي المشترك.

كما أشاد السيد الوزير في هذا الإطار بإنشاء صندوق البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر الذي سيعزز دور البنك في مجال العمل الإنمائي والاجتماعي من خلال مواجهة تحديات مكافحة الفقر ودعم القدرات المؤسسية والإنتاجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي طبقا لبرنامج العمل العشري الذي اقره مؤتمر مكة المكرمة. وأعلن السيد الوزير في هذا الصدد، عن مساهمة بلادنا بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي في رأس مال هذا الصندوق.

وقد أكد في هذا المجال بأن القارة الإفريقية تواجه تحديات كثيرة مرتبطة بالتنمية وناجمة عن ثقل المديونية وندرة الموارد اللازمة لتمويل القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنية الأساسية، فهي القارة الأكثر معاناة من آفة الفقر والأقل تحقيقا للنمو في هذه القطاعات، وهي في أمس الحاجة للدعم المالي والفني لهذا الصندوق.

كما أشار إلى أهمية تكثيف هذا الصندوق من تدخلاته في الدول الأعضاء ذات الدخل المتوسط خاصة تلك التي لا تتوفر على موارد نفطية لمساعدتها على مواجهة التحديات التنموية، فهذه الدول تعاني كذلك من آفة الفقر وهي في حاجة للموارد الميسرة لتحسين أوضاعها الاجتماعية.

كما قام السيد فتح الله ولعلو على هامش هذا الاجتماع بالتوقيع مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية على اتفاقية ضمان تمويل مشروع الطريق السريع فاس/ وجدة بحوالي 124 مليون دولار ، واتفاقية معونة فنية بمبلغ 200 ألف DTS في شكل هبة لاسترداد، للمساهمة في تمويل دراسة إنشاء معهد للتكوين المهني في مجال الإعلام والتواصل. هذا وقد شكلت هذه المناسبة فرصة لإجراء مباحثات بين السيد وزير المالية والخصوصة ورئيس البنك الإسلامي للتنمية حول سبل تفعيل علاقات التعاون الثنائية بين البنك وبلادنا.

كما أجرى السيد الوزير مباحثات مع عدد من وزراء الاقتصاد والمالية في الدول الإسلامية حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

وللتذكير فقد أنشئ البنك سنة 1975 من طرف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تمويل التنمية عن طريق المساهمة في رؤوس الأموال والمشاركة في الربح وتقديم القروض والتأجير والبيع لأجل والاستصناع وتمويل مشاريع القطاع الخاص وتطوير المبادلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق منح التسهيلات المالية والتأمينية لعمليات التبادل التجاري.

وقد بدأ البنك نشاطه سنة 1976 بجدة ويصل عدد أعضائه حاليا إلى 56 دولة إسلامية ، كما يبلغ رأسماله المكتتب فيه 15 مليار DTS، تساهم فيه بلادنا بمبلغ 91.7 مليون DTS ، أي ما يعادل 0.69 % من إجمالي رأس مال البنك المكتتب فيه.

وقد بلغ إجمالي التمويلات التي اعتمدها البنك لفائدة بلادنا منذ بدء نشاطه وإلى غاية سنة 2006 ما يفوق 2.5 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع الإنمائية وعمليات التجارة الخارجية والعموم الفني. وقد همت تدخلات البنك ببلادنا قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني كالسدود والري والتنمية الزراعية والطرق السيارة والكهربة القروية وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والطرق القروية ومحو الأمية... الخ.